اشكالية العلاقة بين العنف والسلطة من منظور جان بودريار

The problem of the relationship between violence and power according to jean baudrillard

دحماني فتيحة *

عبّة رشيدة ♣

تاريخ الإرسال: 2021/12/20	تاريخ القبول: 2024/03/05	تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

يهدف المقال الى إبراز إشكالية العلاقة بين السلطة والعنف التي تعدّ من بين الموضوعات المهمّة التي شغلت فكر الفلاسفة منذ القديم، بحيث اختلفت آراءهم ونظرتهم لها تبعا لتحليلهم والظروف التي كانت سائدة في عصرهم، فالعنف يعتبر من أهمّ مكوّنات السلطة، وعليه فإنّ كل القيم مرتبطة بها، وتستدعي من السلطة اعتماد العنف لتثبيت دعائمه، ونظرا لأهمية الموضوع استوجب علينا دراسة العلاقة الموجودة بين العنف والسلطة مع تحديد موقف جان بودريار منها.

الكلمات المفتاحية: السلطة، العنف، القيم، جان بودريار، الواقع.

Abstract:

The article aims to highlight the relationship between power and violence, which is among the important topics that have occupied the thought of philosophers since ancient times , so that their opinions and views of it differed according to their analysis and the circumstances that prevailed in their ara , it is known that violence is one of power , and therefore all values are linked to it and require the authority to adopt violence to establish its supports , given the importance of the topic , we had

*جامعة الجزائر 02، مخبر الجماليات والفنون المعاصرة fatiha.dahmani@univ-alger2.dz

♣ جامعة الجزائر 02، Abbarachida25@yahoo.fr

to define baudrillard's positio on the relationship between violence and power.

***Key words**: Authority, violence, value.*

المؤلف المرسل: دحماني فتيحة، fatiha.dahmani@univ-alger2.dz

*** *** ***

مقدمة:

يعتبر جان بودريار (2007 / 1929) jean Baudrillard وهو فيلسوف فرنسي وعالم اجتماع، وعالم اجتماع ثقافي، يُشتهر بتحليلاته المتعلّقة بوسائط الاتصال والثقافة المعاصرة، والاتّصالات التكنولوجية، كتب عن مواضيع متنوّعة، كالنّزعة الاستهلاكية، والأدوار الجندرية، والاقتصاد، والتاريخ الاجتماعي والفن والسياسة الخارجية الغربية والثقافة الشعبية، يحتلّ فكره مكانة مرموقة ومميّزة في منظومة الفكر الإنساني المعاصر، حيث يتميّز طرحه العلمي بمناقشة وتحليل الظواهر السياسية والسوسيولوجية من منظور يتّسم بالجدّة والاستناد على الحجج والبراهين المثيرة للجدل، فمعظم كتاباته تتناول العديد من القضايا السياسية الراهنة، حملت في طياتها فرضيات ذات دلالات مهمّة للباحثين في النظرية السياسية المعاصرة، وبالأخّص ما يتعلّق منها بمفهوم السلطة وعلاقتها بالعنف، كما عمل في جلّ كتاباته على التحليل العميق والنقد للأنظمة الأمريكية في شتّى المجالات، خاصة منها النظام السياسي وبيّن مدى تأثير هذا النظام على العالم ودوره في نشر العنف فالحديث عن السلطة يقتضي بالضرورة الحديث عن العنف وذلك نظرا لترابطهما على اعتبار أنّ العنف هو أحدّ مكوّنات السلطة فكلّ القيم السياسية والأخلاقية رهينة بطبيعة السلطة التي تعمل على ترجمة تلك القيم وتطبيقها على أرض الواقع وبالتّالي فإنّ السلطة باعتبارها مجموعة من الأنظمة والأجهزة القانونية التي تمثّل الدولة وتهدف الى تنظيم الحياة العامة في جميع المجالات كما تعمل على الحفاظ على كيان الدولة وحفظ أمنها واستقرارها مستخدمة لأجل ذلك كل الأساليب ومنها العنف لتحقيق مطالبها ومصالحها.

ولهذا فإنّ العلاقة بين السلطة والعنف، علاقة ضرورية فالحديث عن أحدهما يقتضي بالضرورة الحديث عن الآخر، وفي هذا الموضوع تعدّدت آراء الفلاسفة والمفكرين حول ضرورة هذه العلاقة **فالإشكالية المطروحة هي:**

هل السلطة في عالمنا المعاصر تقوم على فرض نظامها عن طريق العنف أم تقوم على حرية الرأي العام؟ كيف تتجلّى علاقة السلطة بممارسة العنف في نظر جان بودريار وكيف حلّل بودريار مفهوم السلطة؟ وماهي تجلّيات هذه الثنائية في الوطن العربي الإسلامي؟

1 ثنائية العنف والسلطة في أطروحات الحداثيين:

1.1 تعريف العنف:

إن ظاهرة العنف في الفترة المعاصرة أصبحت مرتبطة و بصورة مباشرة منذ فجّر الهجوم على مبنى مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر 2001 بحيث عرف الحدث سجلاً واسعاً في وسائل الإعلام المتنوعة حول إشكالية العنف و الإرهاب و التي أصبحت غاية في الأهمية لارتباطاتها المتعددة و تطبيقاتها العلمية و تأثيراتها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، كما أضحت أيضا كونها ظاهرة عالمية في جميع الدول والمجتمعات.

كما ارتبطت أيضا ظاهرة العنف بالتطور المذهل الذي تشهده الحضارة المعاصرة، مما أدى إلى ظهور أزمة كبيرة في جميع الميادين خاصة منها ميدان القيم، حيث أثّرت التكنولوجيا في حياة الإنسان وذهبت به إلى فساد في قيمه من خلال نشر ما يسمى بالعنف بمختلف أنواعه.

يذهب العديد من الفلاسفة إلى تحديد مفهوم العنف حيث ذهب العديد من المفكرين الحداثيين إلى دراسة ظاهرة العنف وتحليلها، فنجد مثلا كارس ماركس (1818/ 1883م) أنّه لا يثق إلاّ في تمّرد الطبقة البروليتارية التي تعيش في حالة اغتراب داخل الدولة، فمهمة الدولة البروليتارية في نظر **كارل ماركس** هي إلغاء الطبقات والعبور نحو الشيوعية، لا يكون إلّا عن طريق العنف الأكثر ضراوة، حينئذ يصبح **العنف** في نظره هو المسألة الأساسية لشرعيتها ولتبريرها، فالعنف هو الوسيلة التي تستخدمها الطبقة

الكادحة في تحقيق مستقبلها، تمثله الطبقة الثورية فماركس يقر أن العنف ليس عبثا بل يراه حقيقة مستقبل الإنسان بواسطته تزول التناقضات، وتعليم العنف لا يكون سوى مساهمة في توطيد العنف القائم على تعزيز استقلال الإنسان للإنسان، فالديكتاتورية البروليتارية تشكل النموذج السياسي الحقيقي، كونها لا تحاول أن تصالح الإنسان مع الدولة بل تصالح الإنسان مع الإنسان و مع ذاته، ولا يتم هذا إلا بزوال تام للدولة، لهذا وجب الانقلاب لاستعادة إنسانية الإنسان[1].

أما **ماكس فيبر** فقد عرّف العنف بقوله: << **حكم الرجال على الرجال المرتكز على الوسائل الشرعية فيما يعرف بالعنف الشرعي** >>[2] وعليه فإن **ماكس فيبر** يبرّر استخدام العنف واللجوء إليه، فالدولة برأيه هي أداة العنف، وهو أمر مشروع وذلك من خلال مبدأ التعاقد الذي يمنحها هذا الحق، لذلك فالدولة المعاصرة هي التي تحتكر العنف المادي وهذا أمر مشروع ومبرر لأنها تركز على علاقة السيطرة والسيادة والدولة، وتقوم مؤسساتها برأيه على النجاح الإداري من جهة وعلى ممارسة العنف والإرغام المادي المشروع من جهة أخرى [3].

وفي العصر المعاصر تطور مفهوم العنف، وتطورت أسبابه وأساليبه، وتعددت استعمالاته في جميع المجالات ممّا أدى إلى زيادة خطورة العيش في العالم المعاصر، وهذا راجع إلى التطور المذهل الذي عرفته التكنولوجيا المعاصرة، وفي هذا الصدد يذهب **هربرت ماركيوز Herbert Marcuse** (1898/1989) إلى تحليل ما يحدث من عنف جراء السيطرة التكنولوجية التي أصبحت تستخدم وتستعمل في ممارسات عنيفة ومتعدّدة يقول في ذلك: << **إنّ ديناميكية التقدم التقني قد تلبّست على الدوام محتوى سياسياً، وقد أصبح لوغوس التقنية لوغوس العبودية المستديمة، و قد كان في الإمكان أن تكون قوة التكنولوجيا قوة محررة عن طريق تحويل الأشياء إلى أدوات، و لكنها أصبحت عقبة في وجه التحرر عن طريق تحويل البشر إلى أدوات** >>[4] فالإنسان اليوم أصبح يعيش في عالم زائف و مصطنع، عالم أنتجته التكنولوجيا المعاصرة بمختلف أنواعها و مظاهرها، حيث أصبح الإنسان مجرد من قيمه ساعيا نحو التحرّر، وذلك بطريقة عنيفة تؤذي حياته ومستقبله، حيث أصبح إنسانا ذي البعد الواحد.

ومن أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين اهتموا بتحليل ظاهرة العنف بشكل كبير نجد الفيلسوف **ناعوم تشوميسكي Avram Noam Chomsky (1928 م / -)**، فقد كان ناقد راسخ العزم للظلم الاجتماعي في كافة مظاهره و أشكاله، حيث أماطت الانتقادات الحادة التي وجهها تشوميسكي ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على وجه الخصوص اللثام عن العنف الضارب أطنانه في كافة أنحاء العالم نتيجة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية الموصوفة بالامبريالية، كما وصف الساسة الأمريكية بالدولة المنافقة و إنها تروّج بكونها دولة حسنة النية و خيرة بالأساس مؤكداً أنها سياسة تقوم على تزييف الواقع و التلاعب بمجرياته نتيجة لذلك المفهوم المعيب الذي تدعى الولايات المتحدة بموجبه الصلاح لنفسها، وبأنّها دائما أقوم أخلاقا من أيّ" دولة أخرى مدى افتقار و فساد الديمقراطية الأمريكية [5].

وعليه فإن **تشوميسكي** ينتقد السياسة الأمريكية ونظامها العالمي القائم على نشر العنف والسيطرة على الدول الأخرى، و يعتبر أن أمريكا بمثابة الإرهاب الدولي الذي يبسط نفوذه على بقية العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القوة الهائلة في بسط سيطرتها و فرض نظامها على الشعوب الأخرى، بما في ذلك التحكم في حرية التعبير يؤكد بقوله: <<**إن الولايات المتحدة تصل إلى درجة غير عادية، إن لم تكن متفردة، من حيث عدم وجود قيود على حرية التعبير فيها، كما أنها تصل أيضا إلى درجة متفردة من حيث اتساع و فعالية الوسائل التي تستخدمها لتقييد حرية التفكير وترتبط هاتان الظاهرتان بعضهما البعض، فقد لاحظ المنظرون الديمقراطيون الليبراليون منذ زمن طويل أنه في المجتمع الذي يكون للشعب فيه صوت مسموع، يتعين على النخبة ضمان إلا ينطق هذا الصوت إلا بالأشياء الملائمة، فكلما تقلصت قدرة الدولة على استخدام العنف في الدفاع عن مصالح النخبة التي تسيطر من الناحية الفعلية على شؤون البلاد، كلما ازدادت أهمية ابتكار أساليب لصناعة الموافقة** >> [6] و عليه فإن **تشوميسكي** يناضل ضد العنف والإرهاب الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، فأمريكا بنظره تدّعي الدعوة إلى السلم والسلام و نشر التسامح غير أنها عكس ذلك فهي تبث العنف وتنشره منكرة أهمية بقية الشعوب ودورها في العالم.

إن تعريفات العنف متعددة ومختلفة، حيث يرى علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي أن العنف ظاهرة اجتماعية خطيرة لها أسباب وعوامل ودوافع متعددة اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية وأخلاقية.

فالعنف يرتبط بفشل منظومة القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية في تحقيق التوازن الاجتماعي والنفسي أو ضعفه وكذلك انعدام الحرية والاستقلالية الفردية والاضطهاد السياسي والاجتماعي والكبت الجنسي، كما أن استجابة الإنسان للعنف هي في أكثر الأحيان مكتسبة في البيئة والمحيط الاجتماعي، لان سيكولوجية الإنسان و تربيته وسلوكه و كذلك درجة ممارسة للعنف مرهونة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كالحروب والمنازعات والفقر والجريمة، وبالتراث الثقافي الاجتماعي و شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وكذلك بنظرة الإنسان إلى الآخر المختلف واحترامه له [7].

أما العنف من الناحية المعنوية والأخلاقية يمثل انتهاكاً لممتلكات الآخرين وتعديا على أرزاقهم وحرياتهم، وكذلك فإن العنف بالمعنى السياسي فقد ورد في موسوعة السياسة بأنه استخدام للقوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة [8].

وعليه فإن تعريفات العنف تختلف تبعا للميدان الذي يتم البحث فيه، فإذا كان البحث في العنف من وجهة التعامل في المجتمع فإنّه يختلف عن دراسته من ناحية الانفعالات النفسية وكذلك التغيرات في الناحية المعنوية والأخلاقية ويختلف أيضا كونه يفسر من الحضارية والثقافية.

2.1 مفهوم العنف عند جان بودريار:

ما يميز ظاهرة العنف انّه أصبح عنفا افتراضيا على حسب **تعبير "جان بودريار"**، بحيث فقد معناه وأصبح بلا هوية وبلا قيمة وأصبح يعتمد على الإفرازات الناتجة من التطورات العلمية التكنولوجية، وأضحى يشكل خطراً على أخلاق وقيم الإنسان، مما جعل هذا الأخير يفقد ثقته بنفسه، كما أصبح الانسان مغتربا في مجتمعه وأصبح بلا

وعي وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة واضحة وجلية في عالم الأخلاق وهي أزمة ضياع القيم وفقدان أهميتها.

وهذا ماأدّى بجان بودريار كغيره من الفلاسفة المعاصرين للاهتمام بمشكلة العنف باعتبارها ظاهرة معاصرة كثر انتشارها من خلال تفسيرها من وجهة نظر أخلاقية تختلف عن باقي الفلاسفة والمفكرين.

ولقد اهتم جان بودريار بمشكلة العنف كغيره من الفلاسفة والمفكرين لكن من وجهة نظر معاصرة وعمل على تحديد أنواعها و خلفياتها، حيث ربط العنف بمشكلة الإرهاب وبين أهم الأحداث التاريخية التي وقعت في الغرب كأحداث 11 سبتمبر، و حرب الخليج و غيرها من المظاهر الإرهابية وعن سيطرة النظام الغربي، و كما اهتم أيضا بنقد ملامح الحضارة المعاصرة بشتى أنواعها في مجتمع ما بعد الحداثة وما افرزه من علاقات استهلاكية فالعنف عند بودريار بصفة عامة، إنّما يصدر بنظره عن بطش النظام المسيطر و هيمنته، ويؤكد انّ اي نظام يسعى إلى الاستبداد و استخدام العنف فإنه سيولد حتماً عنفاً مضاداً له يقول في ذلك: "**إذا كان الإرهاب غير موجود، لابتكره النظام... إن النظام العالمي هو الذي ينسل نفيه الخاص و إن هذه القوة الإرهابية القائمة على الرفض تستفيد من كل صعود لقوة النظام لتنموا بنفسها عبر نوع من سياق تصعيدي، سياق وفق الوقت قبل اتخاذ القرار** "[9] فالعنف و الإرهاب صنيع النظام العالمي الجديد و الذي يعتبره "**بودريار**" النظام الأمريكي حيث تسعى أمريكا إلى فرض وبسط سيطرتها و هيمنتها على العالم بأسره. كما أن العنف هو أحد خصائص المجتمع اليوم وفقا لجان بودريار، إنه جزء أصيل من الحياة السياسية و الحياة الاجتماعية و كذلك الاقتصاد و الأخلاق، فالعنف في أيامنا هذه هو عبارة عن لقاح ضدّ القدرة لحياتنا اليومية في جرعات مثلية، لقاح ضدّ القدر لدرء شبح الهشاشة الحقيقية لحياتنا الهادئة التي ينتشر فيها العنف في حياة الناس و التي بدورها يقوم الإنسان بمطاردة العالم الحقيقي واستبدال العالم المسالم بعالم عنيف، فالعنف يتم تطبيقه بمساعدة وسائل الإعلام التي تعمل على تعزيز المحاكاة و قتل الحقيقي [10] فالعنف إذن عند بودريار ينتج عن الإفراط في استخدام القوة و السيطرة والذي يؤدي إلى خلق عنف

مضاد يؤثر في القيم و سلوكيات الأفراد. كما يشدّد على رفضه للعنف بشتى أنواعه ويحاول تحليل الأسباب والعوامل التي تؤثر في ظهوره في الحضارة المعاصرة و كيف ساهم العنف في تأثيره على القيم الإنسانية.

فالعنف كظاهرة إنسانية ليس حكراً على مجتمع ما أو ثقافة معينة، بل هو ظاهرة تجلت في جميع الثقافات والمجتمعات التي عرفها الإنسان عبر تاريخه، حيث اختلف الفلاسفة والمفكرون في تحليلهم لهذه الظاهرة فهناك من يشرعه ويدعو إليه، وهناك من يرفضه ولا يقبل به، فمشكلة العنف مشكلة معقدة وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة في القيم وضياعها.

2. ثنائية العنف والسلطة في أطروحات جان بودريار.

إنّ الحديث عن علاقة السلطة والعنف حديث تعددت فيه آراء المفكرين والفلاسفة، فهناك من يدعو الى ضرورة وجود علاقة بين العنف والسلطة وتشريعها ممارسة العنف والسيطرة من اجل تنظيم الحياة المدنية، وهناك من يرفض اتّباع السلطة هذا المنهج مهما كانت الأسباب والنتائج.

تعتبر السلطة ظاهرة اجتماعية اهتمّ بها الإنسان منذ القدم إلى عصرنا الحاضر ولكن هذا الاهتمام يختلف من عصر إلى آخر.

ويمكن تعريف السلطة بصورة عامّة بأنّها القدرة على ممارسة بعض الوظائف لخدمة نظام اجتماعي ما بالمجمل [11].

ولقد شغلت فكرة السلطة علماء الاجتماع في القرن العشرين أمثال دوركايم وماكس فيبر وصولا إلى جان بودريار، **فماكس فيبر** مثلا يعرّف السلطة أو السيادة كأنّها نوع من القيادة التي تعمل لإيجاد طاعة أو إئتمار عند أشخاص معينين [12].

وبالتالي فهو يتحدّث عن ضرورة العلاقة بين السلطة والقوّة أو العنف، فكتب في العديد من مؤلّفاته حول شرعية العنف الذي تمارسه السلطات الدولية من أجل نظام واستقامة المجتمعات ويميّز لنا بين ثلاث أنواع من السلطات ويتحدّث من خلالها حول مشروعية السلطة، فالمسألة الأساسية عنده هي تلك المتعلقة بشرعية السلطة أي تلك

الخاصة بالبناء الاجتماعي للإيمان بشرعية السلطة، فكل السلطات في نظره تبحث عن الإعلان والاحتفاظ بالإيمان بشرعيتها [13] ويمكن للسلطة أن تتمتّع بالشرعية بطريقة عقلانية قانونية، بطريقة تقليدية أو بطريقة كاريزماتية، إضفاء الشرعية العقلانية، القانونية على السلطة يقابلها السلطة الإدارية ، سلطة غير شخصية تقوم على أساس الإيمان بصلاحية القواعد والوظائف المخوّلة لها، والسلطة القائمة على الطريقة التقليدية تقوم على الإيمان بصلاحية التقاليد على شرعية نقل الوظائف بشكل تقليدي أمّا بالنسبة إلى السلطة القائمة علة المكانة الكاريزمية فهي نوع السلطة الشخصية ذاتها لأنّ شرعيتها ترتكز على الهالة والنفوذ المعترف بهما لفرد معين [14]. فالسلطة ضرورة أساسية إلزامية بين طرفين أي أنّ هناك مصدرا يعطي أوامر تفرض على مجموعة معيّنة من الناس ويجب طاعتها ولا بدّ أن يكون تناسق بين الأوامر والطاعة.

فأساس السلطة في نظر فيبر هي **الشرعية** – بمعنى شرعية العنف والقوة وإصدار القوانين والأحكام – وبالتالي فانّ لكل سلطة شرعية خاصة بها وعلى هذا الأساس قال بوجود ثلاث سلطات مستمدة من شرعيات مختلفة، وهكذا يعبّر مفهوم الشرعية عند فيبر بعدا شاملا لدراسة التنظيم وربطه بالإطار السياسي والاجتماعي، بل يستخدم القوّة ليحدّد الكفاءة للقواعد والأوامر، فتصنيفات فيبر للسلطة تعتمد على أنواع ومصادر معيّنة من الشرعية، فشرعية النظام تدور حول نوعين هما: **الموافقة أو الإجبار** [15] **فالسلطة** اذن في نظر فيبر هي القدرة على فرض طاعة الأوامر أي شرعية ممارسة العنف من أجل تحقيق المصلحة العامة هذا ويذهب ميكيافيلي في كتابه (الأمير) إلى التأكيد حول ضرورة الربط بين السلطة والعنف لقوله: << **ينبغي للأمير ألاّ تكون له غاية أو فكرة سوى الحرب... فهذا هو الفن الوحيد اللازم لمن يتولّى القيادة**>> [16] فميكيافيلي من خلال قوله هذا يؤكّد على أنّه من وظائف الأمير أن يلجأ إلى العنف، فلكي يحافظ الحاكم على مكانته وسلطته وهيمنته عليه أن يستخدم العنف وكلّ أساليب الهيمنة والسيطرة لأنّ الغاية في نظره هي من تبرّر الوسيلة، فإذا اقتضت الغاية عنفا ينبغي أن يستخدم أيضا العنف كوسيلة للحفاظ على العنف لأنّه من مكوّنات العمل السياسي الذي يتطلّب الفعالية والبقاء.

بينما يذهب **ميشال فوكو** الى اعتبار السلطة سياسة كانت أو غير سياسية لا تقوم إلاّ في جماعة، وعلى ذلك فإنّ ظاهرة السلطة عموما هي ظاهرة اجتماعية، فليست السلطة السياسية وحدها هي التي تتمتّع بالخاصية الاجتماعية وإنّما يشاركها في ذلك السلطات القائمة في التجمعات الإنسانية الأخرى ويقصد بالسلطة غير السياسية أو السلطة الاجتماعية التوصل من خلال علاقات تقام مع الآخرين إلى الحصول على خدمات الآخرين أو الظفر بطاعته، ومصادر هذه السلطة الاجتماعية متعدّدة كالثراء المادي والمركز الاجتماعي الذي يحتله شخص ما والذي قد يكون ناتجا عن شغله لوظيفة حكومية، وقد يكون مصدر السلطة أيضا هو العلم أو الثقافة او الفن فكبار العلماء والخبراء والفنانين يتمتّعون بسلطة يمكنهم بواسطتها أن يؤثّروا على سلوك الآخرين[17] فالعنف في نظر فوكو يتواجد في عدّة مستويات ويرتبط بالسلطة يقول فوكو: <<**فالسلطة ليست مجرد قوة عنيفة قائمة على المنع والإرغام، إذ لا يشكّل العنف الجوهر الذي به تكون السلطة وبدونه لا يتأتّى لها أن تمارس**>> [18] فالعلاقة بين السلطة والعنف عند فوكو هي علاقة متبادلة، بحيث تحمل السلطة مفاهيم القمع والسيطرة، والإرغام والمنع وتحكمها في ميادين الحياة كالمعرفة والجنس، والقوانين والمؤسسات الطبية والعلاجية وغيرها، حيث تمارس السلطة في تطبيقاتها على نوع من الرقابة.

ويوضح **فوكو** منطق الرقابة التي تعتمده السلطة بقوله: <<**يفترض أن يتخّذ هذا المنع ثلاثة أشكال: تأكيد أنّ هذا ليس مسموحا به، ومنع أن يقال هذا، ونفي وجود هذا، أشكال ثلاث يصعب التوفيق بينها ظاهرا، ولكن، هنا يستطيع المرء أن يتصوّر نوعا من المنطق التسلسلي الذي يميّز آليات الرقابة** >> [19] وعليه فإنّ العنف والمراقبة والردع من أهم خصائص النظام السلطوي، فالعنف في خدمة السلطة تستخدمه في حال خرج الفرد عن طاعة أوامرها وقوانينها من أجل نظام واستقامة الحياة المدنية للفرد.

في الفترة المعاصرة تذهب الفيلسوفة **حنا آرندت** إلى تحليل العلاقة بين العنف والسلطة حيث أوضحت ارندت الفرق بين العنف والسلطة إذ ترى: <<**أنّ السلطة والعنف يتعارضان: فحين يحكم أحدهما حكما مطلقا يكون الآخر غائبا، ويظهر**

العنف لمّا تكون السلطة مهدّدة، لكنّه ان ترك على سجيته سينتهي الامر باختفاء السلطة>> [20] فالعنف لا يمثّل إلاّ مسلكا من المسالك التي تلجأ إليها السلطة، وهي تحاول صنع المصوغات له لقولها: <<**والحديث عن سلطة لا عنفية هراء لا معنى له، إنّ بإمكان العنف أن يدمّر السلطة لكنه بالضرورة عاجز عن خلقها... أريد فقط أن أشدّد على أنّ العنف لا يمكنه أبدا أن يتحدر عن نقيضه، الذي هو السلطة، وأنّه يتعيّن علينا، لكي نفهم العنف في حقيقته، أن نتفحّص جذوره وطبيعته>>** [21] وعليه فإنّ التمايز بين العنف والسلطة واضح باستعمال القوة، لكن من الصعب الفصل بينهما، لأنّ كل هذه النشاطات والأفعال تدخل في دائرة العنف، فما نسميه ثورة هو استعمال للقوة ودفاع الحكومة أو السلطة هو عنفا وقمعا، لكن الأختلاف في المسوّغ لاستعمال هذه القوة، وهذا ما تنتقده آرندت في الفصل بين هذه المصطلحات تقول: << **إنّ من المحزن في العلوم السياسية عدم التمييز بين كلمات أساسية مثل (سلطة – قدرة –قوة – سيطرة – عنف) فهي جميعا تحيلنا إلى ظواهر تتمايز وتختلف بعضها عن البعض الآخر ومن الصعب عليها أن توجد إن لم يكن هذا التمايز قائما>>** [22] فهذه المصطلحات كلها بمثابة الوسائل التي يحكم بها الانسان اخوه الإنسان.

فالسلطة بحاجة إلى العنف، حيث عندما تشعر السلطة بالتهديد والانهيار فإنها تسعى إلى استخدام العنف، من أجل تأكيد أركانها أما إذا غلب العنف وانتصر على السلطة ستنهار حتما تؤكد ذلك بقولها:<<**السلطة لا تحتاج إلى تبرير، انطلاقا من كونها لا تقبل أي فصل عن وجود الجماعات السياسية نفسه، ما تحتاج اليه السلطة إنما هو المشروعية... العنف قد يبرر لكنه لن يحوز على مشروعيته** [23]>> فالعنف على علاقة مع السلطة ويكون مشروعا إذا اقتضى نتائج تخدم المصلحة العامة، ولكنه ينفصل عنها في حال أدى الى نتائج عكسية وسلبية.

بينما يرى جان بودريار أنّ السلطة تستمد قوّتها من السيادة والتمثيل، ومن مبرّرات وجودها السياسة، لذلك يمكن الاعتراض عليها ومواجهتها، ولكن عندما تفقد سيادتها فإنّ هذا سيفتح الباب أمام سلطة أخرى جامحة معارضة لهذا قد تكون ذات أساس تقني تكنولوجي، وحينها تغدو تلك السلطة التي فقدت سيادتها تائهة ليس لها

مرجعية مشروعة تبرز وجودها وأفعالها ولي لها عدوّ حقيقي الأمر الذي يدفعها الى تفريغ عنفها وتمكين سلطتها وهيمنتها على السكان الخاضعين لها [24].

فالسلطة في نظر بودريار تفكّكت في الاصطناع فلم تعد هناك سلطة حقيقية تخدم الواقع، بمعنى أنّ السلطة كغيرها من القيم الاخرى اصبحت خاضعة للواقع الافتراضي والتكنولوجي المعاصر لقوله: << **وبهذا تنتهي السلطة نفسها بالتفّك في هذا الفضاء وتصبح اصطناع سلطة منفصلة عن غاياتها وأهدافها، ومحكومة بمؤثّرات سلطة وباصطناع جمهور** [25]>> حيث أنّ السلطة في ظل التطورات الحاصلة في العالم المعاصر وفي ظلّ تطوّر التقنية أصبحت كغيرها من القيم والمظاهر التي انصهرت في التقنية واصبحت مجرّد اصطناع وحادت عن غاياتها وأهدافها الحقيقية.

فالسلطة أصبحت في ظل هذا العالم الذي فقد مرجعيته في نظر بودريار تستخدم سلاحا يقوم على الردع والاصطناع والزيف يقول بودريار: << **طالما كان التهديد التاريخي للسلطة يأتيها من الواقع، فقد لعبت لعبة الردع والاصطناع مفكّكة بذلك جميع التناقضات من فرط ما أنتجت من رموز متعادلة، أمّا اليوم حيث يأتيها التهديد من الاصطناع (تهديد تبخرها في لعبة الرموز)، فإنّ السلطة تلعب لعبة الواقع، لعبة الأزمة، لعبة إعادة صناعة رهانات اصطناعية اجتماعية واقتصادية وسياسية**>> [26] وعليه فإنّ الاصطناع وفوق الواقعية – التي أنتجتها التكنولوجيا ووسائل الإعلام والعولمة في نظر بودريار رادعان لكل مبدأ وغاية وهما يزرعان على السلطة هذا الردع الذي طالما أحسنت استخدامه [27].

وبالتالي فإنّ **القمع والعنف** هما **أساس السلطة** وهما مبدآن تتميّز بهما السلطة من قبل وزادت عنفا وقمعا في ظل الاصطناع، فجان بودريار يؤكّد أنّ السلطة القائمة على النظام الرأسمالي عملت على تدمير كل غايات وأهداف الأفراد وعملت على هدم كل القيم الإنسانية لقوله: << **إنّ الرأسمال هو في النهاية أوّل من اقتات طيلة تاريخه، من تدمير كل مرجعية وكل غاية بشرية، وحطّم جميع أشكال التمييز المطلق بين الحق والباطل وبين الخير والشر... إنّه أوّل من لعب لعبة الردع والتجريد والفصل والتغريب** >> [28] فالسلطة الرأسمالية عملت على قمع الافراد، حيث جعلتهم يشعرون

بالغربة في أوطانهم كما عملت علفى ترسيخ العنف والقمع واختلطت في ظلّها كل القيم والمفاهيم، كما عملت على التلاعب عن طريق مضاعفة رموزها وتسريع لعبة الاصطناع

فالسلطة في ظلّ الاصطناع فقدت مصداقيتها، كما فقدت قيمتها، ما أدّى الى اختفاءها وانهيار مكانتها وأصبحت بين ثنائية البقاء او الموت وبين الظهور والاختفاء، وهذا ما زاد من اختلال في القيم و الى الانهيار السياسي وظهور أنظمة جديدة تعمل على خلق العنف والفوضى يقول بودريار: **والسلطة هي أيضا لا تنتج منذ زمن طويل غير رموز مشابهتها، وبذا فانّ ما ينتشر فجأة هو صورة اخرى عن السلطة: صورة طلب جماعي لرموز السلطة... وكلّ الناس يشاركون في ذلك بدرجات متفاوتة ووسط رعب هذا الانهيار السياسي، ولا يتبقّى من لعبة السلطة غير الوسواس النقدي للسلطة – وسواس موتها ووسواق بقاءها بعد موتها، وذلك بالتدريج شيئا فشيئا مع اختفاءها، وعندما تختفي السلطة كليا تقع منطقيا في الوهم الهذياني الكامن للسلطة... إنّها كآية المجتمعات بلا سلطة: هي التي سبق وادّت الى الفاشية** >> [29] وبهذا المعنى تصبح السلطة محل جدل بين الأفراد، فهناك من يريد التحرّر منها وهناك من يعمل على اعادة انتاجها في الوقت نفسه فمن خلال العنف الذي تمارسه هو ما يفتح الرغبة لدى الافراد على التحرّر منها وهذا ما يشير اليه بودريار بقوله: **إنّ ما يرغب فيه الكل هو التحرّر من السلطة واعادة انتاجها في ذات الوقت، أي العيش داخل جدلية موت / بقاء السلطة**>> [30] فالفرد أصبح يعيش في حالة من التيه ما بين المطالبة بوجود سلطة تحكمهم وتنظم شؤون حياتهم وبين المطالبة بإنهائها والتخلص من سيطرتها وهيمنتها ومن آلياتها التي تقوم على العنف والردع والسيطرة من اجل الحفاظ على مكانتها وتثبيت دعائمها.

كما يربط بودريار السلطة بالمعرفة، مؤكّدا انّ هناك تناقض انفجاري بين المعرفة والسلطة حيث أنّ السلطة فقدت دورها في كونها تعمل على تنظيم المعرفة، وإنّما أصبح العكس حيث انقلبت المعرفة بتوجيه تساؤلاتها ضد السلطة نفسها، ويذهب بودريار الى اعتبار أنّ الجتمعة اليوم فقدت مصداقيتها في تقديم المعرفة فالسلطة والمعرفة يتواطئان ضد المجتمع لقوله: **انقلاب المعرفة بتوجيه تساؤلها ضدّ السلطة نفسها:**

تناقض انفجاري بين المعرفة والسلطة او انكشاف تواطؤهما، وهو نفس الشيء في الجامعة... هربت السلطة نفسها بعد المعرفة، وأصبحت بمنأى عن ادراكها، أسقطت السلطة نفسها بنفسها وفي مؤسسه غدت مترجرجة، بلا مضمون معرفي، وبلا بنية سلطة واستمراها اصطناعي كاستمرار الثكنات والمسارح: يستحيل الانفجار الهجومي، فلا معنى إلاّ لمن يسقط الاهتراء، بتعزيز جانب المحاكاة الساخرة والمصطنع والتلاعب بالمعرفة والسلطة المحتضرتين>> [31] فالسلطة تعمل على قمع وردع كل ما هو من الجامعة – ترفض المعرفة – وغير مقتنعة بها في نظر بودريار لأنّها تعرف في سرها أنّها ليست غير مجال لاستقبال ومراقبة ابناء عمرية بكاملها وبالتالي ليس عليها غير ان تختار نخبتها من خارج الجامعة فالمرجعية الجامعية مرجعية مهترئة ميتة تعود الى سلطة بدورها مهترئة [32].

وعليه فانّ السلطة في نظر بودريار في ظل الاصطناع تلاشت وأصبحت هناك سلطة اصطناعية تزيد خوفا ورعبا واشدّ عنفا من السلطة الحقيقية يقول: **السلطة تتلاشى، لقد تلاشت السلطة، فلم يعد حولنا ابدا غير شواخص السلطة، ولكن الوهم العفوي بوجود السلطة لا يزال يحكم النظام الاجتماعي، وخلفه يزداد الرعب الخفي وغير المرئي، رعب الراقبة، رعب القانون النهائي >>** [33] **ويتّضح من هذا القول** أنّ مبدأ القوة والسلطة قائم بحسب بودريار على الانهيار والافتتان الخطير بمدى قوّة السلطة من جهة، وبتلاشيها من جهة أخرى فهي عندما تتلاشى فإنّ المجتمع لن يكون مستقيما، وسيعيش حالة من التوتر لأنّ سلطة أخرى حلّت مكانها، ولكنّها اعنف من الأولى وبالتالي يصعب انهاء هذا الدوران المصطنع الذي يعمل على اختفاء السلطة وانهيارها إلاّ بإيجاد نظام جديد يردّ الأحداث الى منطق العقل وإلاّ تحوّلت السلطة الى مجرّد وهم يحكم النظام الاجتماعي بحيث يزداد الرعب والعنف الحقي والغير المرئي والقائم على فكرة المراقبة وعليه ليست المؤسسات الاجتماعية الكلاسيكية فقط هي التي تحتكر السلطة وتنزع الى عملية ضبط الخطاب وصناعته على مقاسات نمطية، وبأهداف ايديولوجية ظاهرة وباطنة، بل إنّ مؤسّسات الاعلام والاتصال ايضا وخاصة بعد الطفرة المعلوماتية وما احدثته من تغيّرات جذرية على مستوى الوعي والفعل الانسانيين، تمارس أشكالا من العنف والتسلّط خاصة في الخطاب.

وإذا كان المجتمع بسلطاته يمارس نوعا من المراقبة واعادة الضبط والتعديل المستمر للخطاب، حيث يظل انتاجه خاضعا لضوابط اجتماعية صارمة، فإنّ عملية ضبطه صارت بعدما أضحى تقنية متطورة من خلال تكنولوجيا الاتّصالات المعاصرة تتّخذ بدورها صورا جديدة تقذف به الى مآلات متعدّدة تتأرجح بين حضور السلطة وغيابها فتشخّص تارة في شكل قوة تنقلب الى عنف مادي وتختفي معالم مسرحها وتنقلب الى عنف رمزي تارة أخرى [34].

وعليه فإنّ بودريار يتحدّث عن السلطة الإعلامية وايديولوجيتها حيث انّ الصورة الاعلامية التي تنشأ في الأذهان ليست بالصورة الحقيقية لما يجري في الواقع، انّما هي نتاج ما تصوّره وسائل الاعلام وتتلاعب من خلاله في خيال الأفراد، فالصورة ليست – كما أكّدنا سابقا – بريئة وحيادية وواقعية إنّما هي خاضعة للسلطة الإعلامية والتي بدورها خاضعة للسلطة للسياسية فوسائل الإعلام وخطاباتها خاضعة للسلطة وتعمل على الردع والعنف خاصة في مجال اللغة وفي مجال تبادل الخطاب والرسائل بين المرسل والمتلقي يقول بودريار: **ويستلزم اختلاط الوسيط بالرسالة الدمج بين المرسل والمرسل اليه، وهو ما يرسّخ اختفاء كلّ البنى الثنائية والقطبية التي تبني التنظيم الاستدلالي للغة على تعيين نقطة الانطلاق، ولا يعود هناك مؤسسة للسلطة بين المرسل والمتلقي، فالسلطة غير محدّدة المصدر ولا يعرف أصلها وإنّما هي دورة لا متناهية بين موقعي المسيطر والمسيطر عليه لتخفي السلطة بمعناها الكلاسيكي، فدوران السلطة في الخطاب الشبكي يقتضي على ايّ موضعة للمؤسسات والأقطاب، ولا تعود شرعيتها مستمدة من وضعية انطولوجية وجودية هرمية، أي من الذي يعلو شأنها، أو يملك قوّة أكبر، وإنّما من سلطة شبيهة بسلطة المحلّل النفسي يستمدّها من المحلل نفسه وضمن هذا الانتقال بين المحلّل والمحلّل تضيع السلطة وتتحوّل الى تلاعب كامل، لكن من دون ضياع مفعولها، إنّ اصطناع قلب الأقطاب أو دمجها هو الخدعة العبقرية الكائنة في سرّ كل خطاب للتلاعب، لذلك يكمن سر كل سلطة جديدة اليوم وفي كلّ الميادين في محور مسرح السلطة، وهو ما ينجم عنه هذه الغالبية الصامتة المميّزة لعصرنا**>> [35] فالسلطة الإعلامية أصبحت تركّز بشكل كبير على فكرة الوسيط بدلا من الإطار السياسي والاقتصادي والثقافي

الأوسع لعملية الاتّصال، فهي تتجاهل الايديولوجيات والقضايا الأساسية المتعلقة بالسلطة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية كما تقوم على فكرة التلاعب الكامل بعقول الأفراد وهذا ما ينتج عنفا وهيمنة على المتلقين في جميع الميادين.

فالسلطة في هذا المجال هي سلطة عنيف – تمارس العنف – لأنّها تستحوذ على وسائل الاعلام وتفقدها وظيفتها الاساسية ومصداقيتها عن طريق التلاعب بالخطابات المقدّمة من طرفها عن طريق الصورة مثلا، وذلك لاعتمادها على الطابع المصطنع المحاكي للواقع وهذا ما تمّ تأكيده سابقا.

وعليه فانّ المشكلة برأي جان بودريار تبدأ عندما يبدأ الافراط في الواقع من قبل السلطة لأنّ ذلك سينقلب ضدّها يقول بودريار "**تعجز السلطة عن رفع تحدّي التصنّع، لأنّ استراتيجية التصنّع هي جعل الواقع والوهم شيئا واحدا وهذه هي الجريمة الأكثر خطورة ما دامت تلغي الاختلاف الذي هو عصب ما يبنى عليه القانون** >> [36] فالسلطة تلغي كل ما هو حقيقي واقعي، والرأسمالية في نظر بودريار باعتبارها سلطة اقتصادية جاءت من اجل فرض سيطرتها وتأكيد أهمّيتها قامت بتحطيم كل ما هو صادق وكل ما هو إنساني، كما ألغت الفوارق بين الصدق والكذب، وبين الخير والشر وعملت على خلق المفاهيم القيمية بغية تحقيق مبدأ التبادل الذي يشكّل أساس سلطة الرأسمالية، وبالتالي فإنّ السلطة تبالغ في نظر بودريار بالواقعية وتدّعي الصدق ونشر الخير والقيم بين افراد المجتمع، لكن عملت على العكس من ذلك حيث سعت الى فبركة الأحداث وتشويهها ونشر العنف والردع بين أفراد المجتمع.

فالعدو الحقيقي للسلطة هو خطاب الواقع والحقيقة والدليل على ذلك في نظره هو مساهمتها في اصطناع الأحداث وفبركتها من خلال تضليل الرأي العام واصطناع رموز وهمية تخفي الحقائق لقوله: **إنّ سلاح السلطة الوحيد واستراتيجيتها في تأهيل إعاد ضخّ الواقعي في كلّ مكان واقناعنا بواقعية الاجتماعي وحقيقة الانتاج والاقتصاد هو انتاج خطاب الأزمة ولكن أيضا لما لا؟ - إنتاج خطابة الرغبة " عيشوا رغباتكم على أنّها الواقع ذاته: هذا هو شعار السلطة المطلق لأنّه في حال لا يحيل على أيّة مرجعية او واقع، يكون الخلط بيم مبدأ الواقع ومبدأ الرغبة أقل خطورة من الواقع الفائق**

المعدي >> [37] فالسلطة اذن تلجأ الى ممارسة العنف والردع من خلال رفضها لكلّ ما هو واقعي، وأصبحت تصطنع الحقائق وتعمل على الفبركة والخداع من اجل تثبيت مكانتها وصدارتها في المجتمع أو في العالم ككل، حيث أصبح الإنسان يعيش في الوهم والزيف، فالسلطة تخبره أن يعيش هذا الزيف وكأنّه الواقع دون التدخّل أو النقد في مبادئها وقيمها واذا تكلّم الفرد تستخدم نفوذها وعنفها ضدّ ما هو أقلّ منها سلطة، وهي تعمل على نشر قيمها وعنفها من خلال التقنيات المتطورة والوسائل التكنولوجيا المختلفة.

ومنه يتضح انّ السلطة في نظر بودريار تقوم على الوقاية والردع والرقابة ولكنّها تحوّلت الى سلطة معطوبة رمزيا، ضعيفة وعاجزة، وهذا ما تجسّد في ضعف القوة العالمية التي كشفت عنه أحداث تفجيرات الحادي عشر من ايلول والذي يطلق عليه بودريار جحيم السلطة أو السلطة الجهنّمية، وذلك هذا الحدث يمثّل في نظره تحدّيا رمزيا من خلال ردّ الفعل هذا الى الاذلال والاهانة وكانت السبب في قيام ارهاب مضاد للردّ على ذلك الذّل وإخفائه.

وعليه نستنتج أنّ مفهوم السلطة في نظر جان بودريار يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم العنف، بمعنى انّ السلطة تلجأ الى ممارسة العنف وذلك من خلال رفضها كل ما هو واقعي حقيقي، وتذهب إلى اصطناع الحقائق وفبركتها لتقوم بالخداع والزيف والكذب، وهذا من أجل تثبيت سلطتها وتحكمها وهذا كلّه في نظر جان بودريار إنّما يعود على اعتمادها على التقنية والتكنولوجيا من أجل نشر عنفها وهيمنتها.

2.1 المفاهيم:

الرقابة: وهي قيام هيئة مكوّنة من عناصر سياسية وقانونية للرقابة على مشروعية أعمال الإدارة العامة والبحث في مدى مطابقة القوانين العادية قبل إقرارها لأحكام الدستور وتعدّ هذه الرقابة رقابة وقائية حيث أنّه إذا كان القانون مخالف للدستور أو أيّ تصرّف من الإدارة العامة غير مشروع تمنعه قبل صدوره أو تنفيذه [38].

وبالتّالي فإنّ الرقابة السياسية هي رقابة تقترب إلى المنطق والسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية هي المسؤولة عن هذه الرقابة ويغلب عليها الطابع السياسي العام،

لكن وبالرّغم من ذلك لا يوجد أيّ اتّفاق موحّد بين جميع الدول على الهيئة التي يُسند إليها عمل الرقابة السياسية، فقد يكون إمّا البرلمان وحده هو المسؤول عن هذه الرقابة، أو البرلمان باشتراكه مع السلطة [39].

الردع: في سياق علم العقاب والأعمال الإجرامية هو الفكرة أو النظرية التي تعتبر التهديد بالعقاب يردع الأشخاص من ارتكاب الجرائم ويقلّل احتمالية أو مستوى الجرائم في المجتمع.

فالمبدأ الضمني للردع هو في كونه نفعيا وتقدّميا، كما الحال في إعادة التأهيل وُجد الردع لتغيير سلوك في المستقبل بدلا من التوفير البسيط للقصاص أو العقوبة لسلوك حالي أو سابق.

ونظرية الردع هي الفكرة القائلة بأنّ القوّة الأقل بفضل القوّة التدميرية لجهاز القوّة يمكن أن تردع خصما أكثر قوّة، إذا كان من الممكن حماية القوة من الدمار من خلال هجوم مفاجئ [40].

الوقاية: يُراد منها التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة والتي بدورها تحول دون قيام الشخصية الإجرامية في المجتمع وهذه الوسائل والإجراءات داخلة في إطار السياسة الاجتماعية المناهضة للأسباب والعوامل التي تهيّئ فرص ارتكاب الجريمة بصفتها ظاهرة اجتماعية مرضية تنتج عن عوامل ذاتية وأخرى بيئية اجتماعية، يمكن اتّخاذ تدابير وإجراءات وقاية لوصف العلاج الملائم لإزالتها أو تحجيمها [41].

الاصطناع: مصطلح اشتهر به جان بودريار ويقصد به خضوع العالم لمدار مصطنع حلّت فيه النسخة مكان الأصل، فالنسخة في نظره تحافظ على علاقة مرجعية مع الأصل، بينما المصطنع لا يفعل غير اصطناع مصطنعات أخرى، وهنا في نظره يختفي كل مفهوم للأصل لحدث أصلي، لحقيقة أولى، بحيث لا يبقى مجال لغير المصطنعات، فالمصطنع في نظر بودريار حلّ مكان الواقع، وذلك بتدميره لثنائية الدال والمدلول، ما يعني أنّ سلطة الرمز أي السلطة التي تقف الصور واللغة التي تبثّها الوسائل المعلوماتية الجديدة افترست المرجعية التي تشكّلها أو كان يشكّلها الواقع.

3. النموذج العيني:

إشكالية العلاقة بين العنف والسلطة لم تكن حكرا على فلاسفة ومفكري الغرب فقط، بل تأثّر في ذلك المشهد الروائي في الأوساط العربية الإسلامية خاصّة منها الوسط الجزائري بالأحداث السياسية والثقافية، التي وسمت التجربة الجزائرية مثلا منذ مطلع التسعينات والتي شكّلت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر المعاصر.

فالواقع الجزائري شهد تحوّلات عميقة على الصعيد السياسي، حيث انفجرت على هذا المجتمع جميع الميولات والحساسيات والقناعات انطلاقا من خلفيات متباينة كانت عقائدية، إيديولوجية، وحتى طائفية ومصلحية، حيث كان العنف الوسيلة الوحيدة للتعبير عن هذه التحوّلات.

فالخطاب الروائي الجزائري كغيره من الخطابات السياسية والثقافية، اهتم بقضايا الراهن، وحدّد وفسّر واقع العنف في الجزائر خلال عشرية الدم والإرهاب التي أدخلت الجزائر في العديد من المتاهات والأسئلة المعقّدة.

فمن بين الروائيين اللذين عالجوا قضية العنف والسلطة، الجزائري الروائي "**الطاهر وطّار**" الذي عمل من خلال رواياته على الكشف عن أخطاء السلطة خلال مرحلة الحزب الواحد التي شهدت تحلّلا في المفاهيم والقيم الثورية والاشتراكية، ثمّ مرحلة الانفتاح السياسي التي قادت الواقع الجزائري نحو فوهة الانفجار بعد تجربة ديمقراطية قصيرة انتهت بعنف مطلبي سرعان ما تحوّل إلى عنف دموي.

ولقد حاول الطاهر وطّار التعبير عن العنف الممارس في الواقع والوقوف على محنة المثقف، حيث جاءت نصوصه مراوغة لآلام المحنة وقولا صريحا لمعاناة الأنا الفردية التي تحوّلت إلى بطل إشكالي يعاني من القمع المتعدّد الوجوه، وسؤال الموت المنتظر وبذلك مثلث محنة الجزائر.

كما عمد الطاهر وطّار إلى الخوض في مسالك التجريب بهدف تعرية الواقع والدعوة إلى الانفتاح على نصوص متشبّعة بدلالات الفوضى والعنف والتغيير هروبا إلى إيداع يُسائل الكتابة وكذلك الواقع بوصفه المرجعية الشرعية لكلّ كيان إيداعي، فظلّ

ينتقل من واقع الرواية إلى متخيّل الرواية عبر تتبّع مسار الحركة السياسية في ظلّ عودة التيّار الديني برؤية إيديولوجية مناقضة للسلطة بهدف الوقوف على مختلف الأبعاد التاريخية التي أسهمت في تفجير الوضع المتأزّم وأفرزت واقعا صاحبته جملة من الظواهر الغريبة على المجتمع الجزائري أهمّها ظاهرة العنف والإرهاب [42].

فالطّاهر وطّار من خلال روايته الموسومة ب: **الشمعة والدهاليز** حاول من خلالها التأريخ لمأزق السلطة باعتبارها زمن تفكّك الأيديولوجيا الاشتراكية الماركسية، وصعود الايديولوجيا الدينية السلفية حيث يبدو التباين واضحا في مصادر المشروعية السياسية فهناك "التيار العلماني" الماركسي الذي يرى أنّ مشروعية السلطة تعود إلى العقل والعلم بينما ينظر التيار الديني إلى مصدر المشروعية على أساس أنّه مطلب إلهي لا بدّ أن يتحقّق اليوم أو غدًا [43] وبالتّالي فإنّ الطّاهر وطّار يحاول من خلال االسرد الروائي أن يطرح إشكالية الهوية الإيديولوجية والثقافية بشكل فنّي ومنطقي فجعل من شخصية عمّار بن ياسر البرنامج السردي والفكري الممثّل للتيار الديني والمضاد للسلطة التي خسرت رهاناتها في الحداثة والتنمية، وهو التيار الذي يحمل حلّا للأزمة السياسية انطلاقا من: << نظرية العودة إلى نماذجنا التاريخية الإسلامية أي الرأسمال الوحيد الذي لم يستنفذ أو يستهلك في الحياة السياسية الحديثة [44].

يشير الطّاهر وطّار في روايته إلى دور السلطة في تعميق قضية الغزو الثقافي باعتبارها الشرخ الكبير الذي يعيشه المجتمع الجزائري، وذلك عبر احتكار الأجهزة الاقتصادية والإدارية وكذلك الساسية، وكلّها تمثّل الأجهزة القيادية في المجتمع تحت مظلّة التيار الفرنكفوني حيث: << استولى المفرنسون من شارك منهم في الثورة ومن لم يشارك، على المناصب الإدارية كلّ حسب محسوبيته وليس حسب كفائته [45] فالطّاهر وطّار استطاع أن يشير إلى دور السلطة في تعميق الشرخ الذي يعاني منه المجتمع الجزائري وذلك عبر احتكار الاجهزة الاقتصادية والسياسية تحت مظلّة التيار الفرنكفوني الذي عمل على نشر اللغة الفرنسية وبعث قيمها وأخلاقها وفرضها على المجتمع الجزائري، فالسلطة الفرنسية استطاعت أن تفرض عنفها وسيطرتها من خلال فكرة الغزو الثقافي على الشعب الجزائري بالرّغم من تمسّك فئة من الجزائريين بشخصيتهم القويّة ووقوفهم ضدّ هذه الثقافة الغازية وتعلّقهم بالثقافة الوطنية إلاّ أنّ فئة لم تنج

من الوقوع في المصيدة تحت ضغط الظروف، فدخلت دهليز الثقافة الفرنسية ونمط الحياة الغربية الزائفة على حدّ تعبير الروائي الطّاهر وطّار.

لا يقتصر الأمر على المجتمع الجزائري فقط، فالعالم العربي الإسلامي بمجمله في الفترة الأخيرة يشهد تحوّلات رهيبة وخطيرة، مسّت ببنية المجتمع ومؤسّساته وانعكس ذلك كله على واقع تلك المجتمعات وعلى السلطة التي توجّهه وهي ما اصطلح عليه بالربيع العربي أو الثورات العربية، فهذه الأخيرة تمثّلت كما هو معروف من مجموعة من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات ضدّ الأنظمة السياسية القائمة بداية من تونس إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا، والتي أفضت إلى إسقاط شرعية بعض السلطات السياسية، وصولا إلى الجزائر والتي عمل شعبها على ضرورة إسقاط نظام بوتفليقة وسلطته السياسية من خلال إحياء مظاهرات سلمية تدعو إلى ضرورة اسقاط النظام، وهذه المظاهرات لازالت تطالب بمطالبها إلى يومنا هذا، فالسلطة السياسية في الدول العربية خلّفت نوعا من عدم الثقة بينها وبين شعوبها على الرغم من الاستقرار المزيّف القائم على فكرة " عنف السلطة ".

وربّما المشكل الأساسي الذي تقوم عليه الدول العربية هو خضوعها لنظام سياسي قائم على التسلّط والعنف، وذلك راجع إلى أنّ القيم والتوجّهات وأنماط السلوك التي يتعلّمها الإنسان العربي منذ نشأته وحتى نهاية حياته من خلال القنوات المختلفة التي تعمل على ترسيخ روح العجز والاتّكالية والإذعان لمن هم أقوى منه، فالحياة الاجتماعية، والتربوية العربية مبنية في إطار سلسلة مترابطة من علاقات التسلّط والرضوخ، بين الأب والأبناء، الأخوة والأخوات، الكبير والصغير، الرئيس والمرؤوس... وهكذا إلى أن تصل العلاقة بين الحاكم والمحكومين [46].

فالمتتبّع للأوضاع السياسية السائدة اليوم في مختلف الدول العربية يلاحظ أنّ الثقافة السياسية السائدة تقوم على العنف والتسلّط وليس على حرية التعبير والديمقراطية، فهذه الأخيرة مجرّد شعارات زافة لا أساس لها على أرض الواقع، بل على العكس من ذلك فالثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي هي ثقافة تقوم على العنف والتسلّط في أقطارنا العربية، حيث تعمل النظم السياسية على اتّخاذ كلّ

القرارات التي تمسّ صميم وجود الإنسان والتي تمسّ حياته وخصوصياته نيابة عنه دون الأخذ برأيه عين الاعتبار.

فالسلطة السياسية إذن في مختلف الأنظمة العربية جعلت من المواطن خاضعا لها، لا يقدر على تغييرها وإبداء رأيه واتّخاذ قراراته بنفسه، فهي أنظمة تسلّطية تعمل على الاتّكال والخضوع، تنشر الزيف والخداع من أجل بقائها واستمرارها، مستخدمة بذلك كل الطرق والوسائل من عنف وقوّة ورقابة وردع... الخ من أجل تحقيق أهدافها ومصالحا دون مراعاة مصالح الشعب.

وعليه فإنّ أساليب العنف والقمع التي تقوم عليها السلطة السياسية في مختلف البلدان العربية حال دون بناء نظام ديمقراطي حقيقي يحمي مصالح الشعب وأهدافه.

4. الحلول والمقاربات:

يكمن الحل في بناء نظام ديمقراطي سليم وذلك بتغيير طبيعة الثقافة السياسية السائدة القائمة على العنف والنهب والسرقة لأموال الشعب، بحيث تصبح عاملا مساعدا على بناء الديمقراطية وليس عاملا معرقلا لهذا البناء.

خاتمة:

وعليه فان جان بودريار وغيره من المفكرين والأدباء، من خلال حديثه عن السلطة والعنف، عمد على تحليل الواقع وتعرية الحقائق الخفية التي تكمن خلف الخطابات التي يستخدمها أصحاب السلطة وصانعوا القرارات والتي يردّها بودريار الى مرجعيات فردية تعتمد على آليات التصنيع وخلق الواقع الافتراضي البديل عن الواقع الحقيقي. فهو بذلك يكشف لنا من خلال تحليله عن الجانب الخفي والطابع التدميري الاستغلالي لتلك الخطابات السلطوية المضللة.

الهوامش:

[1] **مونيس بخضرة: تاريخ الوعي، ص62/61.**

[2] Dusza Karl, Max Weber's conception of the state, International journal of polities, culture and society, vol3, No1, (Austin ,1989/p, p71.

[3] نقلا عن: سوزان عبد الله ادريس: لا أخلاقية العنف عند بودريار، ص26.

[4] هربرت ماركيوز: الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، ط4، دار الآداب، بيروت، 2004، ص 191.

[5] ماير، جون اجروفر اجروري: أقدم لك نعوم تشومسكي، ترجمة محي الدين فريد، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص135/131.

[6] ناعوم تشوميسكي: الإرهاب الدولي، الواقع والأسطورة، ترجمة لبنى صبري، تقديم مصطفى الحسيني، ط1، سينا للنشر، 1990، ص25.

[7] إبراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والإرهاب، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2015، ص25/24.

[8] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص256/255.

[9] جان بودريار وادغارد موران: عنف العالم، ترجمة عزيز توما، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2005، ص59/58.

[10] Nadine Salamie: L'hypervéalité du monde post moderne selon Jean Baudrillard, Essai de lecture analytique et critique , L'Harmattan , paris , 2006 , p 141.

[11] صادق الأسود: علم الإجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، 1990، ص 93.

[12] عبد الله عبد الرحمان: تطوّر الفكر الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، ص 378.

[13] دانييل هارفيه: سوسيولوجيا الدين: ترجمة درويش الحلوجي، المشروع القومي للترجمة، العدد 804، ط1، القاهرة، 2005، ص 97.

[14] المرجع نفسه، ص 98.

[15] عبد الله عبد الرحمان: تطور الفكر الاجتماعي، ص 378.

[16] ميكيافيلي: الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر، القاهرة، 2004، ص 77.

[17] عبد العزيز العيادي: ميشال فوكو المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1994، ص 44.

[18] المرجع نفسه: ص 53.

[19] ميشال فوكو: إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الانماء القومي، لبنان، بيروت، 1990، ص 94.

[20] المرجع نفسه، ص 50.

[21] المرجع نفسه: ص 50 / 51.

[22] المرجع نفسه، ص 38.

[23] المرجع نفسه، ص 46.

[24] سوزان عبد الله ادريس: لا اخلاقية العنف عند جان بودريار، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2018، ص 200.

[25] جان بودريار: المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله، مراجعة سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أبريل، 2008، ص 73

[26] المصدر نفسه: ص 74

[27] المصدر نفسه: ص 73

[28] المصدر نفسه: ص 73

[29] المصدر نفسه: ص 74 / 75

[30] جان بودريار: الفكر الجذري، ترجمة منير الحجوجي وأحمد القصوار، دار توبقال، ط1، المغرب، 2006 ، ص 42

[31] جان بودريار: المصطنع والاصطناع، 227 / 228

[32] المصدر نفسه: ص 228

[33] المصدر نفسه: ص 230

[34] مصطفى بوقدور: سلطة الخطاب في الفضاء المعلوماتي، قراءة في منطق السلطة الافتراضية، مجلة تبين، العدد 11 /3، 2010، ص 36

[35] جان بودريار: المصطنع والاصطناع، ص 84 / 85

[36] جان بودريار: الفكر الجذري، ص 40

[37] المصدر نفسه: ص 41

[38] هاني علي الطهراوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الأردن، ص 358

[39] المرجع نفسه: ص 362

[40] ويكيبيديا: الموسوعة الحرّة

[41] محمّد محي الدّين عوض: محاضرات في السياسة الجنائية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1977، ط1، ص 32

[42] لطيفة قرور: هاجس الراهن في ثلاثية الطاهر وطّار الشمعة والدهاليز، الولي الطاهر يعود إلى مقامه الزكي ، الولي الطاهر يرفع يديه بالدعاء، مقاربة بنيوية تكوينية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الادب الجزائري المعاصر، اشراف الدكتور رشيد قريبع، جامعة قسنطينة، 2009 / 2010، ص 55

[43] علّال سنقوقة: المتخيّل والسلطة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2000، ص 84

[44] برهان غليون: العرب وتحوّلات العالم، من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد، المغرب، ط2، 2005، ص 240

[45] الطّاهر وطّار: الشمعة والدهاليز، منشورات التبيين الجاحظية، الجزائر، 1995، ص 78 / 79

[46] الطاهر لقوس علي: واقع وآفاق السلطة السياسية في الوطن العربي في ظلّ التحولات السياسية والإجتماعية الراهنة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 09، جوان، 2014، ص 52